الإجابة النموذجية

مقياس القانون الدولي للأعمال

الجواب الأول:

1- تمييز القانون الدولي للأعمال عن قانون التجارة الدولية

يعرف قانون التجارة الدولية بأنه : "القواعد الموحدة في البيع و النقل و التحكيم و التجارة الدولية،و تفسير النصوص التجارية الدولية، فضلا عن العقود النموذجية و الشروط العامة." فقانون التجارة الدولية نظام قانوني جديد و مستقل عن النظم القانونية و عن نظام القانون الدولي العام يؤدي إلى التخلي عن القانون الوطني الذي لا يلاءم علاقات التجارة الدولية و هناك رأي يرى بأنه هو القانون الدولي للأعمال في حين يرى رأي أخر بخلاف ذلك على أساس أن قانون التجارة الدولية هو قانون يحكم العلاقات التجارية ذات الصبغة الدولية و لا شان له بالشركات الدولية التي تبرم عقودها في ظل تشريع وطني معين على أن ترتبط بمصالح مالية و اقتصادية بعد ذلك بدول أخرى قد تتمثل في تصدير رأس المال مثلا أو تحويل فائض الأرباح فهذه المسالة مما ينظمه القانون الدولي للأعمال، بالاضافة إلى المسائل الخاصة بالتجارة الدولية و على الأخص العقود التجارية الدولية و لذا القانون الدولي للأعمال أوسع نطاقا من قانون التجارة الدولية, بينما يقتصر قانون التجارة الدولية على تنظيم العلاقات التجارية ذات الصبغة الدولية، و لا شان له بالشركات متعددة الجنسيات.

2- تمييزه عن القانون الدولي الاقتصادي

يعرف القانون الاقتصادي بأنه:" مجموعة القواعد التي تنظم الجوانب القانونية للعلاقات الاقتصادية العامة التي يتعدى أثرها أكثر من دولة".

إن كان القانون الدولي للأعمال و القانون الدولي الاقتصادي يشتركان في بعض مجالات التنظيم مثل المسائل التجارية فان الفرق بينهما يكمن في أن الثاني هو فرع من فروع القانون العام و لا جدال في ذلك سواء من حيث مصادره المتمثلة في الاتفاقيات الدولية على وجه الخصوص أو من حيث الأشخاص المخاطبين بأحكامه و المتمثلين في الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات أو تلك التي تنضوي تحت منظماته.

الجواب الثاني: نشاط الشركات المتعددة الجنسيات

ينصب نشاطها على نقل رؤوس الأموال أو الخبرات التكنولوجية أو كليهما معا إلى الدولة المضيفة و هذا النشاط هو الذي يصنع خصوصية النظام الاقتصادي الدولي الجديد كما يلي:

1- نقل رؤوس الأموال: تشير المؤشرات الاقتصادية إلى تجاوز الأصول السائلة من الذهب و الاحتياطات النقدية الدولية لدى الشركات المتعددة الجنسيات نحو ضعفي الاحتياطي الدولي منها، و يدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية و الاستقرار النقدي الدولي.

2- نقل الخبرات التكنولوجية : تلعب هذه الشركات دور في تسريع الثورة التكنولوجية فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات الحديثة نتيجة لجهودها في مجال البحث و التطوير و ذلك بالاهتمام بتكنولوجيا المعلومات و القدرة على إرسالها و استقبالها بيسر، و نظرا لحاجة الدول المضيفة إلى استثمار هذه الشركات تحت ضغط الرغبة في الحصول على التكنولوجيا غير المتوفرة محليا و توفير فرص العمل لمواطنيها لجئت إلى جذب المستثمر الأجنبي عن طريق تهيئة المناخ القانوني الذي يتواءم و نشاط هذه الشركات بإصدار قوانين استثمار تتضمن إجراءات تشجيعية لها كإعفائها من دفع الرسوم و الضرائب .

الجواب الثالث: الطبيعة القانونية لعقود البوت

ثار خلاف حول التكييف القانوني لهذا العقد و عما إذا كان من العقود الإدارية أم من عقود الاستثمار أم عقود مدنية كما اشتد الخلاف بشأنه حول تحديد جهة الاختصاص بتسوية المنازعات التي قد تنشا بين شركة المشروع التي تعاقدت مع الحكومة خلال فترة زمنية محددة وبين الدولة ممثلة في جهة الإدارة الطرف الثاني في العقد.

ولا يقدم نظام البوت جديدا فيما يتعلق بتنفيذ مشروع التشييد من الناحية الفنية و التقنية و إنما يقدم إطارا و هيكلا تعاقديا جديدا لتنفيذ مشروع التشييد من الناحية التنظيمية و الإدارية بحيث يتم وفقه تحميل المستثمر (المقاول)مسؤولية التصميم و التشييد التي كان يتحملها جهتين مختلفتين في النظم التقليدية لعقود التشييد و كذلك تحميل المستثمر مسؤولية التمويل التي كانت تتحملها الحكومة في السابق أي أن نظام البوت يقدم إضافة جديدة إلى الأساليب المتاحة أمام الحكومة لتنفيذ مشروع التشييد.